الانتخابات البلدية والمحلية في اسرائيل

بعد ان هدأ الصخب الاعلامي الذي رافق حملة انتخابات المجالس البلدية والمحلية (العربية واليهودية) في اسرائيل، يصبح من الممكن القاء بعض الاضواء على نتائج هذه الانتخابات، وما يمكن ان تعنيه على صعيد موازين القوى الحزبية، والمواقف والخيارات السياسية المطروحة، وبشكل خاص التطورات الملحوظة في أوساط الفلسطينيين العرب تحت الاحتلال الاسرائيلي.

أُجريت الانتخابات في اسرائيل لرئاسة وعضوية المجالس البلدية والمحلية على مرحلتين:

الاولى في ١٩٨٩/٢/٢٨، وشملت جميع المراكز السكانية ضمن ما يسمى «الخط الاخضر»، بالاضافة الى القدس الشرقية. وبلغ عدد الذين يحق لهم الاقتراع في هذه الانتخابات حوالى ٢,٧ مليون ناخب، توجهوا الى ٣٩٦٩ صندوق اقتراع، لاختيار أعضاء المجالس البلدية والمحلية المرشحين على ١١٦٦ قائمة، بالاضافة الى اختيار رؤساء هذه المجالس من بين ٥٧٢ مرشحاً. وقد أُجريت هذه الانتخابات في ٤٣ بلدية، منها ثلاث في القطاع العربي، و٦٠ مجلساً محلياً يهودياً، و٤٥ مجلساً محلياً في القرى العربية. وفي القدس الشرقية، حيث يقيم حوالى ٨٠ الف ناخب، خصصت لهم ١٠٣ صناديق اقتراع، دعت القيادة الوطنية الموحّدة للانتفاضة السكان العرب الى مقاطعة هذه الانتخابات والامتناع عن المشاركة فيها. ويذكر ان نسبة الفلسطينيين المشاركين من القدس الشرقية في الانتخابات البلدية سنة ١٩٨٣ كانت حوالى ٢٠ بالمئة فقط. ولمواجهة نداء المقاطعة الوطنية، عزّزت الشرطة الاسرائيلية وجودها في القدس الشرقية، وضاعفت اعدادها هناك، استعداداً لمواجهة أية أعمال مقاومة أو عنف. كما قام الجيش الاسرائيلي باعلان الضفة الفلسطينية منطقة عسكرية مغلقة امام القادمين والمغادرين، وذلك لمدة ٢٤ ساعة، بالاضافة الى فرض منع التجول فيها طوال يوم الانتخابات. وفي المقابل، أعلن رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، يوم الانتخابات عطلة رسمية ليتسنّى لأكبر عدد من الناخبين التوجه الى صناديق الاقتراع، على اعتبار ان ذلك سيكون لصالح مؤيدي الليكود (**معاريف**، ١٩٨٩/٢/٢٨).

المرحلة الثانية من هذه الانتخابات أُجريت في ١٩٨٩/٣/١٤، في المراكز التي فشل فيها أي من المرشحين لرئاسة المجلس في الحصول على نسبة ٤٠ بالمئة من اصوات المقترعين. وبلغ عدد هذه المراكز ٢٧، منها ١٩ مجلساً يهودياً وثمانية مجالس عربية، وشارك فيها حوالى ٣٠٥ آلاف ناخب (**هآرتس**، ١٩٨٩/٣/١٤).

انتخابات السلطات المحلية هذه، التي كانت، سابقاً، تجرى في الوقت عينه الذي تجرى فيه الانتخابات العامة البرلمانية، جاءت، هذه المرة، بعد حوالى أربعة شهور من انتخابات الكنيست الثاني عشر، في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٨، وهي التي فشلت فيها حركة العمل، للمرة الرابعة على التوالي منذ العام ١٩٧٧، في استعادة سيطرتها التاريخية على الحياة السياسية الاسرائيلية. وعلى هذا الاساس، تطلّع الليكود الى انتخابات السلطات المحلية في العام ١٩٨٩ من منظور محض سياسي، باعتبار انها تشكل خطوة أخرى في مسار هيمنته على الحياة العامة في اسرائيل، بدءاً بالسلطة المركزية (الحكومة)، مروراً بالسلطة المحلية (المجالس البلدية والقروية)، وانتهاء، كما يأمل، بالهستدروت، في تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل، مع كل ما يعنيه الهستدروت من قاعدة عمّالية واسعة، كانت، دائماً، حصناً للمعراخ، وقطاعاً اقتصادياً ضخماً. واذا كانت انتخابات الكنيست الاخيرة لم توفر لليكود الاغلبية الحاسمة لدعم نهجه السياسي، فقد أصرّ شامير على اضفاء أهمية سياسية قصوى على